الإطار الدستوري والقانوني للبحث العلمي في المملكة العربية السعودية

إعداد الباحث
الدكتور / جهاد مغاوري شحاتة

ملخص البحث
يهدف هذا البحث القاء الضوء علي الإطار الدستوري والقانوني للبحث العلمي في المملكة العربية السعودية، ويحاول الباحث الاجابة علي الاشكالية الاساسية للبحث وهي إلي أي مدي تتوافر الجوانب الدستورية والقانونية للبحث العلمي في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال بيان مدي اهتمام المملكة بالبحث العلمي و ما هي الجوانب الدستورية للبحث العلمي في النظام الاساسي للحكم وما هي وسائل تشجيع البحث العلمي في النظام القانوني السعودي وما هي الحماية القانونية للبحث العلمي في المملكة، وقد تبين للباحث اهتمام النظام الأساسي للحكم بالبحث العلمي من خلال اهتمامه بالنص علي إلزام الدولة بتوفير التعليم العام والعناية بتشجيع البحث العلمي، ويوصي الباحث في هذا الصدد بأن لا يقتصر التزام الدولة بتوفير التعليم فقط بل لابد من النص في النظام الاساسي للحكم علي أن يكون هذا التعليم علي الاقل جيد، كما لاحظ الباحث عدم اهتمام النظام الأساسي للحكم بمسألة حرية البحث العلمي، فكلمة حرية لم ترد نهائيا في النظام الاساسي للحكم الا مرة واحدة وكانت بخصوص حرية الملكية الخاصة، فهل معني ذلك ان الباحث العلمي لا يتمتع بأي حرية في اختيار موضوع بحثه، كما تبين للباحث أن هناك ثلاث جهات في المملكة تتولي الاشراف علي البحث العلمي وهي مجلس التعليم العالي برئاسة الملك والمجلس العلمي بكل جامعة وعمادات البحث العلمي في كل كلية، يقوم كل منها بدور محدد في البحث العلمي ، يحدد النظام لكل جهة دورها ، فنظام التعليم العالي والجامعات الصادر بتاريخ ٢/٦/١٤١٤ هـ يحدد دور كل من مجلس التعليم العالي والمجلس العلمي في تشجيع البحث العلمي، ويحدد دور عمادة البحث العلمي اللائحة الموحدة للبحث العلمي الصادرة بتاريخ ٢/١٠/١٤١٩ هـ ، وفي هذا الصدد يوصي الباحث بتوحيد الجهة المسؤالة عن البحث العلمي عن طريق انشاء هيئة عليا للبحث العلمي ، وضرورة الربط بين المزايا المادية التي تصرف للباحث وبين تحقيق أهداف الصرف مع ضرورة النص علي الزامه برد كل المبالغ التي صرفت له اذا لم يحقق الهدف الذي صرفت من أجله هذه الأموال وهو ما يتفق مع رؤية ٢٠٣٠ التي من المقرر أن تطلق برنامج قوام الذي يهدف الي التحول من التركيز علي سلامة اجراءات الصرف من الناحية القانونية الي مفهوم فاعلية الصرف وارتباطه بتحقيق أهداف معينة يمكن قياس فاعليتها بما يحقق التنمية المستدامة للموارد والأصول والموجودات، مع انشاء وادي للسيلكون أسوة بوادي السيلكون الامريكي تحقيقا لرؤية ٢٠٣٠التي تهدف الي خلق مزيد من فرص العمل .

Abstract
This research aims at shedding light on the constitutional and legal framework of scientific research in the Kingdom of Saudi Arabia. The researcher tries to answer the basic problem of research, namely the extent to which constitutional and legal aspects of scientific research are available in the Kingdom of Saudi Arabia. The constitutional aspects of scientific research in the basic system of government and what are the means of encouraging scientific research in the Saudi legal system and what is the legal protection of scientific research in the Kingdom. The researcher has shown the interest of the basic system of governance in scientific research through his interest in In this regard, the researcher recommends that the state's obligation not only to provide education, but also to stipulate in the basic system of government that this education is at least good. The researcher also noted the lack of attention to the basic system of government The question of freedom of scientific research, the word freedom has not been finalized in the Basic Law of the rule only once and was regarding the freedom of private property, does it mean that the

researcher does not have any freedom to choose the subject of his research, as shown to the researcher that there are three quarters in the Kingdom take over the supervision of Scientific research is the Council of The Higher Education Council and the Universities issued on ٢/٦/١٤١٤ AH determine the role of the Council of Higher Education and the Council. In this regard, the researcher recommends the unification of the authority responsible for scientific research through the establishment of a higher body of scientific research, and the need to link between the material benefits that the disposal of the scientific research For the researcher and achieve the objectives of exchange with the need This is in line with the vision of ٢٠٣٠, which is supposed to launch a program that aims to shift from a focus on the safety of the exchange procedures from the legal point of view to the concept of the effectiveness of the exchange and its linkage. To achieve specific goals that can be measured to achieve sustainable development of resources, assets and assets, with the creation of Silicon Valley, similar to the Silicon Valley, to achieve the vision of ٢٠٣٠, which aims to create more jobs.

مقدمة

يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله، فهما يتمتعان بالقوة فوق الدستورية ، ولهما السلطة العليا على النظام الأساسي للحكم وجميع أنظمة الدولة ، فالمملكة العربية السعودية، دولة إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

ولقد حث كتاب الله علي البحث العلمي من خلال دعوته للقرأه والتدبر والتفكر وإمعان النظر في الكون ، فأول ما نزل من القرآن الكريم سورة العلق" اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (٢) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (٥) ، كما يقول عز وجل ايضا" إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ (١٩٠) الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ (١٩١) سورة آل عمران ، ويحذر كل من تسول له نفسه ان يسرق جهد غيره بالعذاب الأليم فيقول عز وجل " لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (١٨٨) سورة آل عمران.

من هذا المنطلق كان اهتمام المملكة العربية بالعلم والبحث العلمي واجباً والتزاماً دينياً، ثم جعلت منه التزاماً دستورياً وقانونياً، وذلك بإصدار النظام الاساسي للحكم وهو يمثل دستور الدولة برقم أ ٩٠/بتاريخ ٢٧/٨/١٤١٢هـ والذي ألزم المملكة بالعناية بتشجيع البحث العلمي، صدر المرسوم الملكي رقم ٨ بتاريخ ٤/٦/١٤١٤بالموافقة علي قرار مجلس الوزراء رقم ٦٠ بتاريخ ١٤١٤ / ٦ / ٢ بالوافقة علي نظام مجلس التعليم العالي والجامعات، الذي قرر إنشاء الجامعات وأوكل اليها مهمة النهوض بالبحث العلمي والقيام بالتأليف والترجمه والنشر وخدمة المجتمع كل في نطاق اختصاصه .

فالجامعات تعتبر محاريب لثالوث التقدم والتنمية الشاملة، وهو العلم والبحث العلمي والابتكار، فبالعلم تُبني القاعدة المعرفية النظرية والبحث العلمي والابتكار ، فلا ابتكار بدون بحث علمي، ولا بحث علمي بدون علم، ولا علم بدون جامعات التي تعتبر مصنع الكوادر العلمية التي يحتاج اليها اي مجتمع لتحقيق تطلعاته في التنمية الإجتماعية والاقتصادية المستدامة.

وأدوات الجامعات في النهوض بهذا الدور هي كلياتها ومراكز البحثية بها ، ولهذا صدرت اللائحة الموحدة للبحث العلمي بموافقة خادم الحرمين الشريفين رقم/٧ ب ٤٤٠٣/بتاريخ ١٤١٩ /٢/٤ ه لتحفيز الباحثون من أعضاء هيئة التدريس والطلاب علي إجراء البحوث الأصلية والمبتكرة وتحديد وسائل تشجيع البحث العلمي ، وهو ما سوف نتناوله بالتفصيل في هذا البحث .

اشكالية البحث.

ويثير هذا البحث مجموعة من الاشكاليات وهي:

ما هي أهمية البحث العلمي ؟

ما مدي اهتمام النظام الاساسي للحكم بالبحث العلمي بالمملكة ؟

ما هي الوسائل القانونية لتشجيع وحماية البحث العلمي في المملكة ؟

وسوف نحاول من خلال بحثنا الاجابة علي هذه الاشكاليات من خلال الفروض الاتية :

فروض البحث .

يعتبر قيام الدولة بالتزاماتها الدستورية في العناية بالبحث العلمي عامل أساسي لتحقيق رؤية. ٢٠٣٠

يعتبر توفير الغطاءالقانوني لتشجيع البحث العلمي عامل أساسي لتحقيق رؤية. ٢٠٣٠

.

منهج البحث.
اتبع الباحث في هذا البحث المنهج الاستقرائي الذي يعتمد علي استقراء النصوص الدستورية والقانونية التي تنظم البحث العلمي في المملكة والأبحاث والدراسات السابقة ثم المنهج الاستنتاجي للوصول الي مدي نجاح التنظيم التشريعي في المملكة في تشجيع البحث العلمي من عدمه ؟
خطة البحث.
أولاً : أهمية البحث العلمي.
ثانياً : البحث العلمي في النظام الأساسي للحكم في المملكة.
ثالثاً : الاطار التشريعي للبحث العلمي في المملكة.
أولا : أهمية البحث العلمي.
كانت الشريعة الاسلامية أسبق من الحضارة الغربية في الاهتمام بالبحث العلمي ، فلم تهتم الحضارة الغربية المدنية بالبحث العلمي الا في القرن التاسع عشروبالتحديد في عام١٨٠٩ م ، عندما أنشئت جامعة برلين كمؤسسة متخصصة بالكامل لإجراء البحوث العلمية في مختلف الميادين لمساعدة البلاد على النهوض من نتائج هزيمتها في الحرب أمام فرنسا ثم توالى بعد ذلك إنشاء المعاهد البحثية في كافة أنحاء أوروبا ، أما الشريعة الاسلامية قد حثت المسلمين علي القراءة والبحث والتفكر والتدبر منذ ما يذيد عن اربعة عشر قرنا من الزمان .
كما تختلف طبيعة الالتزام بالبحث العلمي في الحضارة الغربية عن طبيعة الالتزام بالبحث العلمي في الشريعة الإسلامية، فالتزام الحضارة الغربية بالبحث العلمي هو التزام مادي بحت تفرضه ضرورات الحياة المادية، وليس واجب ديني، ولكن التزام الدول الاسلامية بالبحث العلمي هو التزام ديني قبل ان يكون التزام تفرضه ضرورات الحياة المادية، وهو فرض كفاية وليس فرض عين، بمعني أنه اذا لم يقم أحد من افراد المجتمع بالبحث العلمي يأثم جميع افراد المجتمع، لذا فالمسؤولية عن البحث العلمي هي مسؤولية جميع افراد المجتمع أفراداً وحكاما .
ولهذا اهتمت المملكة العربية السعودية بالبحث العلمي باعتباره واجبا دينيا تفرضة احكام الشريعة الاسلامية واحكام النظام الاساسي للحكم، وباعتباره ضرورة حياتية تفرضة ضرورة التحول الاقتصادي وواحداً من أبرز العناصر التي تعوّل عليها» رؤية المملكة «٢٠٣٠ الهادفة إلى نقل الاقتصاد الوطني من الاعتماد على النفط، والتحوُّل إلى الاقتصاد المعرفي من خلال انشاء قاعده علميه وبحثية وطنيه خاصه بها وخلق وتطوير كوادر علمية قادرة علي النهوض بالمجتمع .
وتحتل المملكة المركز السابع والثلاثون عالميا في الانفاق علي اليحث العلمي، فبلغ حجم انفاق المملكة علي البحث العلمي والتطوير للعام المالي ١٤٣٥ -١٤٣٤ اربعة وعشرون واربعة من عشرة مليار ريال وهو ما يعادل ٨٧.% من الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ ٢.٧٩٤ ترليون ريال .
وعلى الرغم من حداثة عهد البحث العلمي في المملكة مقارنة ببعض دول العالم، فإنها قد خطت خلال السنوات القليلة الماضية خطوات كبيرة، وضعتها في الصف الأول إقليمياً وفي الصفوف الأولى عالمياً لكنه لا يزال منخفضاً مقارنة بما يجب أن يكون عليه في دولة من مجموعة العشرين.
ويرجع اهتمام المملكة بالبحث العلمي الي إدراك أولي الأمر بالمملكة أهمية الاستثمار في البحث العلمي باعتباره أفضل استثمارعلي المدي الطويل لبناء اقتصاد قائم على الابتكار، وأساس لتحقيق تنمية مستدامة قائم علي الصناعات التكنولوجية تحقيقا لرؤية . ٢٠٣٠
فما كان من سبيل لما وصلت اليه الدول المتقدمة من تقدم واذدهار سوي سبيل البحث العلمي ، فكم من دول فقيرة في مواردها الطبيعة، إلا أنها أضحت من الدولة المتقدمة بفضل اعتمادها كليا علي الاستثمار في البحث العلمي .
ولا يغررك ارتفاع مستوي دخل الفرد في دولة من الدول، فتظن أن هذه الدولة دولة متقدمة، حيث لا يعد ذلك دليلا علي أن هذه الدولة اضحت من الدول المتقدمة، فمعيار مدي تقدم الدولة ليس مستوي دخل الفرد

انما هو معيار العلم والبحث العلمي والتراكم المعرفي و قدرتها علي الإبتكار التقني والتقدم التكنولوجي ومدي قدرة شعوبها علي استيعاب الوسائل التكنولوجية الحديثة .
ولتحقيق ذلك لابد من ربط البحث العلمي بحاجات المجتمع ومتطلباته ، فالبحث العلمي هو عملية تهدف في الأساس الي الوصول الي حقائق ذات معني ونظريات ذات قوي تنبؤية للحصول علي حل اكثر كفاية لمشاكل الانسان ، إن الوصول الي العالمية لا يتأتي عن طريق انبهار الباحث بما احرزته الدول المتقدمة من تقدم تكنولوجي، إنما تنطلق من قدرة الباحث علي حل مشاكل مجتمعه وتلبية متطلباته .
ان مشكلات مجتمعنا الرئيسة هي ندرة المياه العذبة ، وقد اهدتنا الطبيعة موقعا متميزا يحيط به المياه المالحة من ثلاث جهات فيجب ان نتعمق في بحوث تحلية المياه المالحة ولا ننتظر اجهزة التحلية تأتينا من الدول الاخري، إن شاؤا أعطونا وإن شاؤا منعونا حسب مصالحهم مع ما يترتب علي ذلك من ضرر جسيم علي مدي قدرة اولي الامر في اتخاذ القرارات السياسية ، فمن لم يكن طعامه من فأسه فقراره ليس من رأسه .
ان الله وهبنا مناخا مشمسا طوال العام ، ومن شكر الواهب ان نتقبل موهبته لنا ونتعمق في بحوث الطاقة الشمسية ولا ننتظر الخارج حتي يقدموا لنا ابحاثهم في هذا المجال ، التقدم في هذا المجال سوف يدر علي المملكة ايرادات تفوق ايرادات النفط ، ان من أهم المشاكل التي تواجهة المجتمع السعودي هو ارتفاع عدد ضحايا حوادث السيارات ، فلماذ لا نوجه ابحاثنا الي العمل علي التقليل من حوادث السيارات، إن مشكلة الاسراف من أكبر المشاكل التي تواجهة المجتمع السعودي ، فلماذا لا توجه الابحاث العلمية للمعالجة الاجتماعية لهذه المشكلة .
لقد حبا الله المملكة بصحراء ممتدة، فلماذ لا نستغل هذه الصحراء من خلال تحويل الصحراء الي وادي للسيليكون أسوة بوادي السليكون الامريكي، مما يكون له دور كبير في خلق العديد من فرص العمل وزيادة الدخل القومي للمملكة وتقليل الاعتماد علي النفط، وفي النهاية نؤكد علي انه لابد من توجيه الابحاث العلمية لتلبية الاحتاجات الاقتصادية والإجتماعية والترفيهية للمجتمع السعودي، من خلال إنشاء مصانع تابعة للجامعات بحيث تخصص للدراسة النظرية نصف الوقت ووالنصف الاخر يقضية طلاب الجامعات في المصانع لإنتاج ما نحتاج اليه من سلع وخدمات .
ثانيا : البحث العلمي في النظام الأساسي للحكم في المملكة.
النظام الاساسي للحكم من أبرز ملامح التطور السياسي والاجتماعي في المملكة وهو من أهم سمات الدولة في العصر الحديث ، وهو الصادر بالأمر الملكي رقم أ ٩٠/بتاريخ ١٢/٦/١٤١٢ ، وهو أسمي القواعد القانونية في المملكة ، أي أنها تعلوا علي غيرها من القواعد القانونية ، فلا يمكن لأي قاعدة قانونية أخري أن تخالف احكام النظام الاساسي للحكم ، كما تلتزم جميع مؤسسات الدولة وجميع سلطاته بأحكام هذا النظام ، فإذا صدر منها أي عمل مخالف لأحكام هذا النظام كان عملها باطل وغير مشروع .
ولقد اهتم النظام الأساسي للحكم بالبحث العلمي وجعل منه التزام دستوري يتمتع بما تتمتع به المبادئ الدستوري من سمو وسيادة ، و يقع واجب السعي إليه وتحقيقه علي كل السلطات المعنية في المملكة ، كحق وواجب دستوري عليها قرره الدستور ، فاهتم اولا بأساس البحث العلمي ألا وهو التعليم ، فلا بحث علمي بدون تعليم ولهذا نجد النظام الأساسي للحكم يقرر في المادة الثالثة عشر منه علي أن هدف التعليم هو غرس العقيدة الإسلامية في نفوس النشء، وإكسابهم المعارف والمهارات، وتهيئتهم ليكونوا أعضاء نافعين في بناء مجتمعهم، محبين لوطنهم، معتزين بتاريخه.
وبهذا يكون الدستور حدد أهداف العملية التعليمية والمتمثلة في غرس القيم والتعاليم الاسلامية في نفوس النشئ ، وإكسابهم المعارف وإكسابهم المهارات، وتهيئتهم ليكونوا أعضاء نافعين في بناء مجتمعهم، محبين لوطنهم معتزين بتاريخه، فإذا لم يحقق التعليم هذه الاهداف يكون قد أخل بالتزام دستوري.
ونلاحظ هنا أن احد أهم أهداف التعليم هو اكساب الطلبه المعارف والمهارات وهذا هو العلم ، وتأتي المساهمة في بناء المجتمع كنتيجة للتطوير التكنولوجي والابتكارات العلميه كنتيجة طبيعية من نتائج البحث العلمي ، وبهذ يكون الدستور السعودي قد أشار الي أن الهدف من اكتساب المعارف والمهاررات

هو الوصول الي الابتكار والتطوير للمساهمة في بناء المجتمع السعودي وبهذا يساهم النظام الاساسي للحكم في تحقيق رؤية ٢٠٣٠ من خلال حرصه علي الوصول من خلال التعليم الي الابتكار والتطوير .
وقرر أيضا النظام الأساسي للحكم في المادة الثانية والعشرون منه علي أن يتم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق خطة علمية عادلة ، اي أن النظام الاساسي للحكم قد الزم كل مؤسسات الدولة أن تعتمد في عملها علي التخطيط العلمي العادل من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، وأن تتخذ المملكة من أسلوب التخطيط الشامل إطار عاما يحكم كل توجهاتها وحركاتها، فإن خالف هذا النهج اتسم عملها بعدم المشروعية الدستورية، وأن الأساس في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو العلم ، فلا تنمية بدون علم.
وتشير كلمة عادلة الي ضرورة أن يكون التخطيط العلمي قائم علي إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للقيام بدوره في تحقيق التنمية وضرورة تحقيق التكامل بين الفعاليات التنموية المبذولة من الدولة مع حيوية القطاع الخاص وقدراته تحت إطار أحكام الشريعة الغراء وهو ما يعزز رؤية ٢٠٣٠ التي تعتمد علي اضطلاع القطاع الخاص للقيام بدورة في تحقيق التنمية الشاملة .
كما قرر أيضا في المادة التاسعة والعشرون علي أن ترعى الدولة العلوم والآداب والثقافة، وتعنى بتشجيع البحث العلمي، وتصون التراث الإسلامي والعربي، وتُسهم في الحضارة العربية والإسلامية والإنسانية، وهذ إلتزام علي جميع مؤسسات الدولة كل فيما يخصه أن يهتم بتشجيع البحث العلمي، ولهذا النص الدستوري وجهان ، وجهه ايجابي يتمثل في ضرورة قيام الدولة بكل ما يؤدي الي تشجيع البحث العلمي ، ووجه سلبي يتمثل في امتناع الدولة عن القيام بأي عمل يعوق البحث العلمي والتزامها بإزالة كل معوقات البحث العلمي.
كما قرر أيضا في المادة الثلاثون أنه يجب أن توفر الدولة التعليم العام، وتلتزم بمكافحة الأمية ،وذلك نظرا لأن التعليم هو أساس البحث العلمي فلا بحث علمي بدون اكتساب المعارف والنظريات والمبادئ والاسس التي يقوم عليها اي علم من العلوم، فالحق في التعليم هو حق من حقوق الانسان بصرف النظر عن جنسه أو دينه أو مذهبه أو لونه في الاسلام قبل أن يكون حق من حقوق الانسان في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وهناك بعض الدول تضيف الي التزامها بتوفير التعليم ضرورة أن يكون هذا التعليم جيد ، والنص بهذا الوضع يضمن فقط ان توفر الدولة التعليم العام ايا كانت صورته ،ولا يلزم الدولة ان يكون هذا التعليم جيد ويعتقد الباحث ضرورة اضافة كلمة الي هذه المادة لتصبح يجب ان توفر الدولة التعليم العام الجيد .
حرية البحث العلمي في النظام الأساسي للحكم بالمملكة .
لا زالت دساتيرنا في الدول العربية في مرحلة تشجيع البحث العلمي في حين أن دساتير الدول الغربية تخطت هذه المرحلة وأصبحت تحمي وتعزز حرية البحث العلمي ، ففي القانون المقارن لا يوجد موقف واضح بشأن الحماية الدستورية لحرية البحث العلمي، لأن النظام الدستوري في أوربا وأمريكا الشمالية لم يكن قاطعا في بيان هذا الموقف ولم يتناول موضوع حرية البحث العلمي بعمق، فبالنظر في النظام الدستوري الاوربي وفي أمريكا الشمالية نجد أنهما تناولا مسألة حرية البحث العلمي بطريقتين، الاولي وهي خاصة بالدستور الامريكي والدستور الكندي حيث لم يمنحا حماية خاصة لحرية البحث العلمي ، ولهذا فإن حرية البحث العلمي تتمتع بنفس الحماية التي تتمتع بها الحريات الاساسية في الدستور كحرية المعتقد وحرية التعبير عن الرأي، أما الطريقة الثانية وهي خاصة بدساتير بعض الدول الاوربية، فهذه الدول تعترف صراحة بحرية البحث وتعلم الفنون والاداب والعلوم، علي سبيل المثال نجد المادة الخامسة من الدستور الألماني يقرر حرية البحث والتعلم للعلوم والاداب والفنون ، كما تنص المادة ٣٣ من الدستور الايطالي علي حرية البحث العلمي أيضا ، كما قررت المادة ٥٩ من الدستور السلوفاني أن حرية البحث العلمي يجب أن تكون مضمونة .
ونجد داخل هذه المجموعة الاخيرة دول أوربية تمنح حماية محدودة لحرية البحث العلمي ، دون أن تقرر صراحة حرية البحث العلمي ، حيث نجد دستورها يلزم الحكومات بتعزيز ودعم حرية البحث العلمي ،فعلي سبيل المثال نجد الدستور الإيطالي ينص في المادة رقم ٩ منه علي أن تلتزم الجمهورية بتعزيز

التنمية الثقافية والبحوث العلمية والتكنولوجية ، وتقرر المادة ٤٤ من الدستور الأسباني أنه يجب علي السلطات العامة أن تعزز العلوم والبحث العلمي والتكنولوجي من أجل تحقيق الصالح العام ، كما تقرر المادة ١٦ من الدستور الإيطالي حرية البحث والعلوم والاداب وأن تعزيزيهم واجب ملزم علي الدولة .
الخلاصة أنه من خلال القاء نظرة شاملة علي دساتير دول اوربا وامريكا الشمالية نستطيع ان نميز بين ثلاث مستويات ممنوحة لحرية البحث العلمي ، المستوي الأول ، دساتير لا تمنح حماية خاصة لحرية البحث العلمي وإنما تكون حماية حرية البحث العلمي في اطار حماية الحريات الأساسية كحرية المعتقد وحرية التعبير عن الرأي ، أما المستوي الثاني، فتعترف بعض الدول اعتراف صريح ومحدد بحرية البحث العلمي، أما المستوي الثالث والأخير ففيه تلتزم الدول بتعزيز البحث العلمي .
أما عن حرية البحث العلمي في المملكة فلا تمتع حرية البحث العلمي في المملكة بحماية خاصة بها ، ولا يمكن القول بأن حرية البحث العلمي تتدرج تحت الحريات الأساسية بصفة عامة ، لأن النظام الاساسي للحكم لم ترد فيه كلمة حرية الا مرة واحدة فقط وكانت بخصوص الملكية الخاصة ، وذلك في المادة ١٨ منه الذي قرر فيها تكفِل الدولة حرية الملكية الخاصة وحرمتها، ولا ينزع من أحد ملكه إلا للمصلحة العامة على أن يُعوض المالك تعويضاً عادلاً.
وقد يعتقد البعض وجود قصور في النظام الاساسي للحكم في المملكة اعتمادا علي أن كلمة حرية لم تذكر فيه الا مرة واحدة ، وحتي في هذه المرة لم يكن المقصود بالحرية، حرية الفكر والرأي والتعبير والمعتقد والابداع ، وإنما كان المقصود بها حرية الملكية الخاصة، غير أننا نري – وبحق – أن القائمين علي الحكم في المملكة قد فوضوا كل أمورهم للشريعة الاسلامية فنظام الحكم يستمد سلطته من الشريعة الاسلامية، معني ذلك أن كل ما تقول به وتأمر به الشريعة الاسلامية فهو من المبادئ الدستورية بل لا أبالغ إذا قلت أنه من المبادئ فوق الدستورية .
ولما كانت المادة الاولي من النظام الأساسي للحكم قررت أن المملكة العربية السعودية، دولة إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض، ومن ثم تكون موقف المملكة من حرية البحث العلمي هو نفس موقف الدين الاسلامي من حرية البحث العلمي.
موقف الدين الإسلامي من حرية البحث العلمي
إن الاسلام دين عقل بمعني أنه يأمر باتباع العقل في كل ما يتعلق بالطبيعة والكون والعلوم والرياضيات وفي المجمل في المسائل الكونية التي لا يختلف عليها البشر ، فعلي سبيل المثال لا يمكن ان يختلف البشر في أن الماء يتكون من زرتين هيدروجين وزرة واحدة اكسجين، كذلك لا يكمن أن يختلف البشر في مكونات الهواء الجوي، أما في المسائل التي تكون للأهواء الشخصية عليها سبيل كمسائل الاخلاق والعقيدة والتشريع فلا يمكن أن تترك للعقل لأن الاهواء الشخصية تؤثر علي العقل وتجعله يحيد عن الصواب، والدليل علي ذلك، أن شاب أتي رسول الله صلي الله عليه وسلم وطلب منه أن يبيح له الزنا ، فهذا الشاب لقوة شهوته اتبع هواه وطغي هواه وسيطر علي عقله فصور له عقله أن يطلب من رسول الله هذا الطلب اعتقادا منه أن هذا من حقه كما صوره له هواه ، وهكذا في مسائل العقيدة نجد أناسا يعبدون الحجر وأخرون يعبدون الشجر وأخرون يعبدون البقر والجامع المشترك بينهم جميعا أنهم اتبعوا أهوائهم، ولهذا لم يترك الله هذه الامور بدون هداية منه وإرشاد الناس إلي الطريق القويم، فلا يجوز من ثم اتباع العقل في هذه المسائل، وذلك اعملا لقوله صلي الله عليه وسلم) انتم أعلم بأمور دنياكم (يستفاد من ذلك اتباع العقل والعلم في امور الدنيا أما أمور الدين فهو صلي الله عليه وسلم اعلم بها منا لأنه لا ينطق عن الهوي إن هو إلا وحي يوحي ولم يتركها لنا ومن ثم فمن الواجب علينا اتباعه في كل امور الدين .
وقد وضع الإسلام القواعد والأسس التي لابد من الإلتزام بها في موضوع حرية البحث العلمي نوجزها فيما يأتي :
– ١الأصل في الاشياء الاباحة ، فللباحث الحرية في البحث في أي موضوع من موضوعات الدنيا والكون والطبيعة ما لم يوجد نص يمنعه ويحرم هذا البحث .

– ٢الحفاظ علي الضرورات الخمسة وهي والدين والنفس والنسل والمال و العقل ، فكل بحث علمي يترتب عليه ضياع للدين أو النفس أو النسل أو العقل فهو حرام شرعا.
– ٣لا ضرر ولا ضرار ، فلا يجوز أن تكون نتائج البحث العلمي ضارة بالفرد او بالمجتمع او بالدولة ، وإذا تعارضت المصالح ، فمصلحة الدولة مقدمة علي مصلحة المجتمع والفرد ، ومصلحة المجتمع مقدمة علي مصلحة الفرد
وبهذا نكون قد انتهينا من بيان البحث العلمي في النظام الاساسي للحكم وننتقل إلي بيان ماهية النتائج المترتبة علي كون البحث العلمي مبدأ من مبادئ الدستور.

النتائج المترتبة علي كون تشجيع البحث العلمي واجب وحق ومبدأ دستوري ؟
يترتب علي ذلك أنه يجب علي السلطات في المملكة أن توفر كل الإمكانيات المادية والبشرية لتشجيع البحث العلمي وأن تزيل كل المعوقات التي تعوق انطلاق البحث العلمي، ذلك أن للبحث العلمي متطلبات بشريه وماديه لابد من توفرها للنهوض به وتطويره لخدمة المجتمع وتحقيق اهداف خطط التنميه بشكل عام تحقيقا لرؤية المملكة٢٠٣٠ ، وتتمثل هذه المتطلبات في ما يلي:
وجوب إنشاء مراكز بحوث متخصصة
فيجب علي الدولة إعمالا لأحكام النظام الاساسي للحكم إنشاء مراكز بحثية متخصصة وتوفير الكوادر العلميه المدربه والكفؤه والقادره على اجراء البحوث وإمداد هذه المراكز بالاجهزه العلميه والمراجع العلمية والمختبرات وكافة المستلزمات التقنيه التي تحتاج اليها تلك المراكز، وتنفيذا لهذا الإلتزام الدستوري أنشأت المملكة العديد من الجامعات، حيث أنها تعتبر مصنع الكوادر العلمية وذلك بسبب إرتباط البحث العلمي ارتباطا وثيقا بالجامعات، لأن الجامعات مركز الحقيقة ومنطلقها أو علي الاقل يفترض أن تكون ، ولقد بلغ عدد الجامعات في المملكة عام ١٤٣٦ / ١٤٣٥ حوالي ٢٥ جامعة ، أي تقريبا جامعتين في كل منطقة ، تضم كل جامعة عدد من الكليات بلغ عددها ٥٢٠ كلية في العام الجامعي ١٤٣٦ / ١٤٣٥ ، وانشأت المملكة في كل جامعة العديد من المراكز البحثية التابعه للجامعات ، بالإضافة الي العديد من المراكز البحثية المستقلة
أولا : مراكز الابحاث التابعة للجامعات.
طبقا للمادة الخامسة من نظام التعليم العالي والجامعات تتكون كل جامعة من عدد من الكليات والمعاهد ومراكز البحث والعمادات والمراكز المساندة، لهذا انشأت كل جامعة العديد من المراكز البحثية منها :

- ١مراكز الأبحاث التابعة لجامعة الملك عبد العزيز
تضم جامعة الملك عبدالعزيز العديد من مركز الابحاث في شتي المجالات منها، مركز الملك فهد للبحوث الطبية، ومركز بحوث الدراسات البيئية، و مركز التميز البحثي في علوم الجينوم الطبي، مركز البحوث والتنمية ، مركز تقنيات متناهية الصغر ، ومركز الأميرة الجوهرة للتميز البحثي في الأمراض الوراثية ، ومركز التميز لأبحاث هشاشة العظام ، ومركز التدريب والوقاية من الإشعاع ، ومركز الابتكار في الطب الشخصي ، ومركز أبحاث المخاطر الجيولوجية ، ومركز الشيخ عبدالله بخش للتميز في الرعاية الصحية لأمراض القلب للأطفال ، ومركز التميز لأبحاث التغير المناخي ، مركز الشيخ محمد حسين العمودي للتميز في رعاية سرطان الثدي ، مركز التميز البحثي في المواد المتقدّمة، مركز طب وبحوث النوم ، مركز التميز البحثي في تقنية تحلية المياه جامعة الملك عبدالعزيز، ومركز المهارات والمحاكاة السريرية ، ومركز المبدعون للدراسات والأبحاث، مركز الحوسبة عالية الأداء ، مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية ، ومركز الملك عبدالله العالمي للأبحاث الطبية.
– ٢مراكز الأبحاث التابعة لجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية
تضم جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية العديد من مراكز الابحاث منها مركز الأغشية المتقدِّمة والمواد المسامية ومركز الحفازات، و مركز أبحاث العلوم الحيوية الحاسوبية، ومركز أبحاث الاحتراق النظيف،

ومركز زراعة الصحراء، مركز أبحاث الحوسبة القصوى، ومركز أبحاث البحر الأحمر، و مركز بحوث هندسة الطاقة الشمسية، و مركز أبحاث هندسة النفط في المراحل السابقة للإنتاج، و مركز تحلية المياه وإعادة استخدامها.

- ٣مراكز الابحاث التابعة لجامعة الملك فهد للبترول والمعادن

تضم جامعة الملك فهد للبترول والمعادن العديد من المراكز البحثية منها مركز بحوث الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مركز الاقتصاد والإدارة ، ومركز البيئة والمياه، ومركز البحوث الهندسية، مركز التكرير والبتروكيماويات، ومركز التميز البحثي في تكرير البترول والبتروكيماويات، مركز التميز البحثي في التآكل، ومركز التميز البحثي في الطاقة المتجدِّدة ، ومركز التميز البحثي في تقنية النانو، و مركز التميز البحثي للدراسات المصرفية والتمويل الإسلامي، مركز وادي الظهران للتقنية ، ومركز شلمبرجير لأبحاث الكربونات، ومركز بيكر هيوز الظهران للبحوث والتقنية، ومركز هاليبرتون لتقنيات المكامن غير التقليدية وإنتاجية الخزانات، ومركز يوكوجاوا السعودية للبحوث والتنمية، ومركز أبحاث روزن ،مركز هانيويل -يو إي بي الظهران التقني ، ومركز جي إي السعودية للتقنية والابتكار، ومركز أميانتيت السعودية للبحوث والتنمية ، ومركز سبكيم للتقنية والابتكار ، ومركز ابتكار هواوي المشترك لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنفط والغاز.

- ٤مراكز الأبحاث التابعة لجامعة الملك سعود

تضم جامعة الملك سعود العديد من المراكز البحثية منها مركز التميز البحثي في التخثر والإرقاء، ومركز التميز البحثي في التقنية الحيوية، و معهد الملك عبدالله لتقنية النانو، و معهد بحوث الأمير سلطان للتقنيات المتقدِّمة.

- ٥مراكز الابحاث التابعة لجامعة الملك فيصل

تضم جامعة الملك فيصل العديد من مراكز الابحاث منها مركز أبحاث الإبل، ومركز أبحاث الثروة السمكية، ومركز أبحاث الطيور، و مركز الدراسات المائية، ومركز أبحاث النخيل والتمور.

- ٦مراكز الابحاث التابعة لجامعة أم القرى

تضم جامعة أم القرى العديد من مراكز الابحاث منها مركز البحوث والدراسات الاستشارية، ومركز بحوث الطب والعلوم الطبية و مركز بحوث العلوم الهندسية والمعمارية، ومركز بحوث العلوم الصيدلانية، ومركز بحوث العلوم الاجتماعية، مركز بحوث اللغة العربية وآدابها، ومركز بحوث الدراسات الإسلامية، ومركز بحوث التعليم الإسلامي، ومركز البحوث التربوية والنفسية ، ومركز بحوث الحج والعمرة ، ومركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي

ثانيا : مراكز الأبحاث المستقلة .

توجد العديد من المركز البحثية المستقل في المملكة منها :

- ١معهد الابتكار والتطوير الصناعي

أنشئ هذا المعهد عام١٤٣٥ هـ والذي يعد حلقة الوصل بين كل ما تقوم به معاهد البحوث من أنشطة بحثية وبين القطاع الصناعي، ويهدف إلي تحفيز ودعم الابتكار عن طريق استثمار جهود البحث التطبيقي والتميز المعرفي ، وربط مخرجاته بالصناعة والمساهمة في الوفاء بمتطلباتها ، كما يهدف إلي تحقيق الريادة في تطوير البنية التحتية لنقل التقنية وتحفيز الابتكار التقني في الصناعة عن طريق الدعم والتعاون والمشاركة الفعالة مع القطاع الصناعي والقطاع الخاص.

- ٢برنامج مراكز الابتكار التقني .

يسعى هذا البرنامج إلي تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية من خلال الابتكار والإبداع، ويُعدّ هذا البرنامج أحد برامج الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار بالمملكة، ويهدف إلى إنشاء مراكز قائمة على التعاون البحثي بين الجامعات والقطاع الصناعي، وتشجيع التعاون بين الجامعات السعودية والصناعة المحلية في مجال التطوير والبحث العلمي ونقل التقنية، وتعزيز البحث التطبيقي في الجامعات والتعليم الهندسي.

- ٣وحدة الملكية الفكرية ودعم المخترعيين .

في عام ٢٠٠٩ تم إنشاء وحدة خاصة بالملكية الفكرية ، وهذه الوحدة تركز على استقطاب وتطوير كفاءات سعودية قادرة على التعامل مع مخرجات البحث العلمي من براءات اختراع وأسرار تجارية وغيرها بحفظها والعمل على استثمارها، كذالك تعقوم الوحدة بالإجابة عن الاستفسارات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية التي ترد للوحدة من الباحثين والوحدات البحثية، وتقديم الاستشارات للجامعات والمراكز البحثية السعودية لإنشاء وحدات بحثية مماثلة، وتقدم الوحدة خدماتها للباحثين من خلال:

تقديم الدعم المادي للمخترعين السعوديين

وذلك من خلال المساعدة في تسجيل براءات الاختراع محلياً وإقليمياً ودولياً، وتحقيق النماذج الأولية والصناعية، والإعداد لمرحلة التسويق التجاري ، بهدف ملء الفجوة القائمة بين اختراعاتهم وبين إيصالها لمرحلة الإنتاج والتسويق، والعمل على تطويرها بما يخدم المجتمع وكذلك استثمار هذه المكتسبات بما يسهم في تطوير البحث العلمي.

تقديم الدعم العيني للمخترعين السعوديين

وذلك عن طريق حماية فكرتهم، وذلك عن طريق نظام إلكتروني في مجال إدارة الملكية الفكرية يقوم بتسهيل إجراءات التقديم على براءات اختراع، وقد تم الانتهاء من مرحلة الإعداد والتركيب لهذا النظام ويجري حالياً تدريب كل مستخدم مقترح على آلية العمل به، ومن المتوقع أن يقوم هذا النظام بتسريع آلية العمل إلى الضعف حسب التخطيط المعتمد في النظام.

- ٤برنامج بادر لحاضنات التقنية

أسس هذا البرنامج في عام٢٠٠٧ م في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية وهو برنامج وطني شامل يهدف إلى تفعيل وتطويرحاضنات الأعمال التقنية، ويهدف برنامج بادر لحاضنات التقنية الي تبني مجموعة من الخدمات مثل، ريادة الأعمال، والابتكار، وتأسيس الحاضنات واستقطاب المخترعين المبتكرين، و دعم الابتكار والاختراع لدى المواطنين وتحويل المشاريع والبحوث التقنية إلى فرص تجارية ناجحة من أجل التحول الي الاقتصاد القائم على المعرفة.

- ٥مراكز التميز المشتركة.

أنشأت المملكة العديد من مراكز التميز منها مركز تميز النظم الهندسية المركبة، ومركز تميز الفضاء والطيران، ومركز تميز تقنية النانو الحيوية، ومركز تميز المواد المتقدّمة والتصنيع ، مركز تميز تقنية النانو الخضراء، ومركز التميز للبتروكيماويات، ومركز التميز لتطبيقات الاتصالات، ومركز تميز المواد النانوية لتطبيقات الطاقة النظيفة، ومركز تميز الموروثيات المشترك.

- ٦مراكز بحوث المياه والطاقة

ويشمل المركز الوطني لتقنية معالجة وتحلية المياه ، والمركز الوطني لتقنية أنظمة الطاقة الكهربائية ، والمركز الوطني لتقنية الاحتراق والبلازما وخلايا الوقود ، المركز الوطني لتقنية الأغشية ، والمركز السعودي لكفاءة الطاقة .

-٧مراكز بحوث علم المواد

ويشمل المركز الوطني لبحوث التقنيات المتناهية الصغر) النانو (والمركز الوطني لتقنية البتروكيماويات ، والمركز الوطني لتقنية البناء والتشييد ، والمركز الوطني للفيزياء التطبيقية.

-٨مراكز بحوث الاتصالات وتقنية المعلومات .

وتشمل المركز الوطني لتقنية الإلكترونيات والضوئيات و المركز الوطني لتقنية أمن المعلومات ، والمركز الوطني لتقنية الحاسب والرياضيات التطبيقية ، والمركز الوطني لتقنية الروبوت والأنظمة الذكية ، والمركز الوطني لتقنية المستشعرات والأنظمة الدفاعية.

- ٩مراكز بحوث الأحياء والبيئة .

ويشمل المركز الوطني لتقنية الخلايا الجذعية ، والمركز الوطني لتقنية الموروثيات.

- ١٠مراكز أبحاث متنوعة.

توجد بالمملكة العديد من مراكز البحوث منها مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة، مركز أبحاث استزراع الأسماك في السعودية، المركز الوطني لأبحاث الزراعة والمياه بالرياض،والمركز الوطني لمكافحة

وأبحاث الجراد – وزارة الزراعة والمياه، ومجمع سابك الصناعي للبحث والتطوير، ومركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ومركز الملك فهد الوطني لأورام الأطفال والأبحاث، معهد بحوث الفضاء والطيران، معهد بحوث العلوم النووية، مركز تميز الطب النانوي.

ضرورة وجود استراتيجية للبحث العلمي .

رغم أن المملكة تأتي في المرتبة السابعة والثلاثين عالميا في عدد الابحاث المنجزة والمحكمة والمنشورة، الا أنها لا يوجد بها هيئة عليا واحده للبحث العلمي، تتولي التنسيق بين المراكز البحثية حتي لا تتكرر الابحاث والعمل علي تحويل الابحاث الي منجزات مادية يستفيد منه المجتمع وتتولي وضع خطة استراتيجية للبحث العلمي وسياسه علميه واضحه وأن تضع أولويات للبحث وذلك في إطار خطط خمسيه وسنويه للبحوث تجري مراجعتها ومتابعتها وتحديثها بإستمرار حسب مقتضيات الحاجه ومتطلبات التنميه تحقيقا لرؤية المملكة. ٢٠٣٠

وتتولي عمادات البحث العلمي في كل جامعة وضع الخطة الإسترتيجية للبحث العلمي بما يحقق الأهداف التالية :

- تحديد الجوانب الأساسية المؤثرة في البحث العلمي.
- تحسين مستوى جودة مخرجات البحث العلمي.
- توفير بيئة بحثية جاذبة للكفاءات المتميزة، ومشجعة لتطبيق الاتجاهات والتقنيات الحديثة في البحث العلمي في الجامعة.
- تحسين الكفاءة الداخلية للجهات المعنية بالبحث العلمي في الجامعة.
- تعظيم إنتاج البحوث الإبداعية التي تُسهم في تطوير الاقتصاد المبنى على المعرفة.
- الرقي بمستوى الأداء البحثي للمساهمة في خدمة المجتمع وتحقيق الريادة العالمية.
- تحقيق التميز البحثي وزيادة النشر وتحسين جودته.
- تحقيق التكامل بين جميع الجهات المعنية بالبحث العلمي في الجامعة.
- تعزيز الشراكة بين الجامعة وقطاعات المجتمع المختلفة.
- تعزيز الشراكة العالمية والتعاون الدولي في البحث العلمي.
- تشجيع البحوث الجماعية ذات التخصصات البينية التي تساعد على الابتكار والتميز.
- نشر ثقافة التخطيط الاستراتيجي وتعزيزها في جميع الجهات المعنية بالبحث العلمي في الجامعة.

ضرورة إلزام مؤسسات الدولة بنتائج البحوث العلمية .

وذلك عن طريق نص قانوني يلزم مؤسسات الدولة بتطبيق نتائج البحوث العليمة، فلا قيمة للبحوث العلمية اذا كان مصيرها هو الارفف والادراج، بل يجب ان تقوم الدول بتحويل نتائج البحوث العلمية الي واقع ملموس عن طريق الزام المؤسسات الحكوميه المعنيه بنتائج البحوث وتخصيص بند ثابت في ميزانيتها لأجراء البحوث العلميه وخاصة تلك التي قد يكون لها مردود تطبيقي أو جدوى اقتصاديه أو لحل معضله اجتماعيه أو صحيه وذلك تحقيقا لرؤية المملكة. ٢٠٣٠

إنشاء أكاديمية للبحث العلمي والتكنولوجيا

يجب علي الدولة إنشاء أكاديميه للبحث العلمي والتكنولوجيا تتيح للكوادر العلميه المتميزه في مختلف التخصصات امكانية التفرغ للبحث والدراسه وتوفير الامكانات لها للمشاركه في المؤتمرات محليا وعالميا لصقل معارفها بشكل مضطرد خدمه للتنميه وتطوير مستوى الاداء واللحاق بركب العلم في مختلف المجالات تحقيقا لرؤية. ٢٠٣٠

اصدار التشريعات التي تشجع البحث العلمي

توجد في المملكة العديد من التشريعات التي تشجع البحث العلمي منها، اللائحة الموحدة للبحث العلمي في الجامعات السعودية الصادرة سنة ١٤١٩ والتي تنص في المادة الثالثة منها علي أن يحفز أعضاء هيئة التدريس والطلاب علي ادراء البحوث الاصلية والمبتكرة والتي تسهم في إثراء المعرفة التخصصية ، وتخدم المجتمع ، وتوفير سبل انجازها والافادة منها.

الوسائل القانونية لتشجيع البحث العلمي في اللائحة الموحدة للبحث العلمي .
– ١التفرغ العلمي
– ١٢الإتصال العلمي
-٣نشر الابحاث العلمية داخليا وخارجيا .
- ٤توفير وسائل التوثيق العلمي.
-٥وتشجيع الافراد والمؤسسات علي دعم المشاريع البحثية .
- ٦توفير احدث الاصدارات من الدوريات والكتب وغيرها
– ٧صرف مكافأة مالية للباحث
– ٨منح جوائز تشجيعية للبحوث المتميزة للباحثين المتميزين
– ٩اصدار المجلات العلمية للجامعات.
– ١٠اقامة المؤتمرات والندوات العلمية .

- ١التفرغ العلمي
طبقا لنص المادة الحادية والستون من اللائحة المنظمة لشؤون منسوبي الجامعات السعوديين من أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم يجوز بقرار من مجلس الجامعة بناء على توصية من مجلس الكلية والقسم المختصين والمجلس العلمي أن يحصل عضو هيئة التدريس على إجازة تفرغ علمي لمدة عام دراسي بعد مضي خمس سنوات من تعيينه أو تمتعه بإجازة تفرغ علمي سابقة، أو لمدة فصل دراسي واحد بعد مضي ثلاث سنوات من تعيينه أو تمتعه بإجازة تفرغ علمي سابقة، على ألا يؤثر ذلك على سير العملية التعليمية، ولا تحتسب مدة الإعارة ضمن المدة المطلوبة.
أ -مفهوم التفرغ العلمي
التفرغ العلمي هو منح عضو هيئة التدريس من منسوبي الجامعات أجازة من عمله لمدة عام دراسي كامل أو فصل دراسي حسب الأحوال ليتفرغ لتحقيق انجاز علمي بناء علي طلبه وبموافقة الجهات المختصة للارتقاء بالمستوي المهني لعضو هيئة التدريس وتكثيف الانتاج العلمي وزيادة الروابط العلمية بين الجامعات.
ب - شروط منح التفرغ العلمي
طبقا لنص المادة الثانية والستون من اللائحة المنظمة لشؤون منسوبي الجامعات السعوديين من أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم يشترط لمنح عضو هيئة التدريس إجازة التفرغ العلمي ما يأتي:
-١ألا يرخص في إجازة التفرغ العلمي لأكثر من عضو هيئة تدريس واحد أو ١٠٪ من أعضاء هيئة التدريس في كل قسم في السنة الواحدة.
-٢أن يتقدم عضو هيئة التدريس ببرنامج علمي ينوي إنجازه خلال إجازة التفرغ العلمي.
– ٣أن يمضي خمس سنوات علي تعيينه أو تمتعه بإجازة تفرغ علمي سابقة إذا كانت مدة التفرغ العلمي عام دراسي ، أو يمضي ثلاث سنوات علي تعيينه أو تمتعه بإجازة تفرغ علمي سابقة إذا كانت مدة التفرغ العلمي لمدة فصل دراسي واحد .
- ٤ألا يؤثر ذلك على سير العملية التعليمية
- ٥لا يجوز إعارة أو ندب الحاصل على إجازة تفرغ علمي، كما لا يجوز له الارتباط بعقد عمل أو استشارة.
ج - الدعم المادي للمتفرغ العلمي
يصرف للمرخص له بإجازة تفرغ علمي ما يأتي:
-١مرتبه كاملا وبدل الانتقال الشهري عن كامل المدة.
-٢تذاكر سفر بالطائرة له ولزوجته وأبنائه دون سن الثامنة عشرة ولبناته اللاتي يعولهن.
-٣مخصص الكتب الذي يصرف لمبعوثي الجامعة للدراسات العليا.

-٤مصاريف البحث العلمي، وتقدر حسب كل حالة على حدة بقرار من المجلس العلمي.
-٥مصاريف العلاج لمن يقضي إجازته خارج المملكة له ولعائلته في حدود خمسة آلاف ريال إذا كان بمفرده وعشرة آلاف ريال إذا كانت ترافقه عائلته، ونصف ذلك لمن منح إجازة لمدة فصل دراسي واحد.
-٦بدل التفرغ للأطباء من أعضاء هيئة التدريس وذلك مقابل تفرغهم وأدائهم لساعات من العمل الإضافي لا تقل عن ثلاث ساعات يومياً بما فيها دوام الخميس بحيث لا يقل عن ثلاثة آلاف ريال حداً أدنى إذا كانت الإجازة في المستشفيات الحكومية داخل المملكة.

د - التزامات المتفرغ علمي.

يلتزم المتفرغ بتنفيذ ما تفرغ له وفق البرنامج العلمي المقر من مجلس الجامعة وعليه خلال مدة أقصاها نهاية الفصل الدراسي التالي لانتهاء إجازة التفرغ أن يقدم لمجلس القسم تقريراً مفصلاً عن إنجازاته خلال التفرغ، ويرفق مع التقرير نسخاً من الأعمال العلمية التي أنجزها تمهيداً لعرضها على مجلس الكلية ثم المجلس العلمي.

ومن الملاحظ أنه لا يوجد نص قانوني يقرر الجزاء المترتب علي عدم قيام المتفرغ علميا بتنفيذ ما تفرغ له ، لهذا يوصي الباحث بضرورة النص علي توقيع جزاء علي المتفرغ علميا الذي لم ينفذ ما تفرغ له بالزامه برد ماصرف له وحرمانه من التفرغ العلمي مستقبلا وذلك تحقيقا لرؤية ٢٠٣٠ التي لا تكتفي بسلامة اجراءات الصرف من الناحية القانونية بل تتأكد من تحقيق النتائج التي من اجلها تم الصرف.

- ١٢الاتصال العلمي

طبقا لأحكام المواد السادسة والسبعون والسابعة والسبعون والثامنة والسبعون من نظام التعليم العلي والجامعات منح عضو هيئة التدريس فرصة الإتصال العلمي ، فما هو الاتصال العلمي وما هي شروطه :

أ – مفهموم الإتصال العلمي

الإتصال العلمي هو إيفاد عضو هيئة التدريس في مهمة علمية خارج مقر الجامعة أو للتدريس خارج المملكة أو لإجراء بحوث بجامعة أخري خلال العطلة الصيفية ، ويهدف الإتصال العلمي الي تقوية الروابط العلمية بين الجامعة والمؤسسات العلمية البحثية الأخرى داخل وخارج المملكة ، إثراء الخبرة العلمية والعملية لعضو هيئة التدريس ، خدمة المجتمع عن طريق استفادة الجهة الموفد إليها عضو هيئة التدريس.

ب - شروط منح الإتصال العلمي

يشترط لمنح فرصة الاتصال العلمي الشروط الآتية:

- ١أن يكون البرنامج ذا أهمية وفي مجال التخصص.
التزام الكلية بالفرص المخصصة لها.
- ٢أن يكون المتقدم قد أنجز بحثاً منشوراً أو مقبولاً للنشر في مرتبته الحالية وبعد آخر تفرغ علمي أو إتصال علمي حصل عليه.
- ٣أن يكون تقديم طلب الإتصال العلمي في موعد لا يقل عن أربعة أشهر قبل موعد بدء الإتصال العلمي.
- ٤أن يكون المرشح قد أمضى سنتين على الأقل في عضوية هيئة التدريس.
- ٥أن يكون المتقدم قد أمضى عامين على الأقل من تاريخ المشاركة المطلوبة وآخر مشاركة له في تفرغ علمي ، إتصال علمي ، أو إعارة ، أو حضور حلقة دراسية وما في حكمها من الدورات وورش العمل.
- ٦أن يتوفر بالقسم العلمي من يقوم بعمل المرشح أثناء فترة الاتصال العلمي .
- ٧أن يكون المرشح قد أوفي بالتزاماته السابقة إن كان قد منح فرصة سابقة للاتصال أو التفرغ العلمي أو حضور الحلقات الدراسية وما في حكمها.

- ٨أن لا يكون المرشح قيد المسائلة التأديبية ، أو صدر بحقه قرار تأديبي من إدارة الجامعة ، أو صدر بحقه قرار إستلال أو سرقة علمية من المجلس العلمي في العامين الأخيرين على الأقل.
يستثنى من الشروط والمعايير أعلاه إذا كان الترشيح المطلوب بتوجيه من إدارة الجامعة .
– ٣نشر الابحاث العلمية .
يشترط في البحث ليقبل للنشر في المجلة:

- ١أن يتسم بالأصالة والابتكار، والجدة العلمية والمنهجية، وسلامة الاتجاه.

- ٢أن يلتزم بالمناهج والأدوات والوسائل العلمية المعتبرة في مجاله.

- ٣أن يكون البحث دقيقاً في التوثيق والتخريج.

- ٤أن يتسم بالسلامة اللغوية.

- ٥ألا يكون قد سبق نشره.

- ٦ألا يكون مستلاً من بحث أو رسالة أوكتاب، سواء أكان ذلك للباحث نفسه، أو لغيره.

يشترط عند تقديم البحث:

- ١أن يقدم الباحث طلباً بنشره ,مشفوعاً بسيرته الذاتية)مختصرة (وإقراراً يتضمن امتلاك الباحث لحقوق الملكية الفكرية للبحث كاملاً، والتزاماً بعدم نشر البحث إلا بعد موافقة خطية من هيئة التحرير.

- ٢ألا تزيد صفحات البحث عن (٥٠) صفحة مقاس. (A ٤)

- ٣أن يكون بنط المتنTraditional Arabic (١٧) ، والهوامش بنط (١٣) وأن يكون تباعد المسافات بين الأسطر)مفرد (

- ٤يقدم الباحث ثلاث نسخ مطبوعة من البحث، مع ملخص باللغتين العربية والإنجليزية، لا تزيد كلماته عن مائتي كلمة أو صفحة واحدة.

- ٤حضور المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية

يجوز لعضو هيئة التدريس حضور المؤتمرات والندوات داخل المملكة أو خارجها وفق الضوابط الآتية :
-١أن تكون هناك علاقة بين موضوع المؤتمر أو الندوة وتخصص عضو هيئة التدريس أو مسؤوليات عمله الفعلية .
-٢تكون المشاركة في المؤتمرات والندوات التي تعقد داخل المملكة بناءاً على توصية من مجلسي القسم والكلية المختصين وموافقة مدير الجامعة .
-٣تكون المشاركة في المؤتمرات والندوات التي تعقد خارج المملكة بموافقة رئيس مجلس الجامعة بناءً على توصية من مجلسي القسم والكلية، وتأييد مدير الجامعة .
-٤يضع مجلس الجامعة القواعد التنظيمية والإجرائية لحضور المؤتمرات والندوات بناءاً على توصية من مجلس العلمي .
-٥يقدم المشارك في المؤتمر أو الندوة تقريراً عن ذلك للجامعة .
للجامعة أن تصرف تذكرة سفر وبدل انتداب لعضو هيئة التدريس المشارك في المؤتمر أو الندوة ويجوز الاقتصار على صرف التذاكر فقط أو الإذن بالحضور دون التزام مالي.
- ٥دعم البحث العلمي

لا يتأتى البحث العلمي الدقيق دون دعم كبير ومنتظم ، ولهذا أنشأت جامعة الملك عبدالله مكاتب متخصصة تساعد العلماء والباحثين وهيئة التدريس على تأمين التمويل اللازم، وتسهيل التعاون الدولي، وإدارة المنح، ونشر نتائج الأبحاث، فضلاً عن دعم زملاء ما بعد الدكتوراه.

- ٦تقديم خدمات الكتابة الأكاديمية

يقدم مكتب خدمات الكتابة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس خدمات تحرير وتصحيح النصوص والمنشورات، والتمثيل العلمي للبيانات، وتصميم المواقع ذات الصلة بالأبحاث وتدريب زملاء ما بعد الدكتوراه والباحثين على مهارات الاتصالات والتحقق من الملكية الأدبية باستخدام برنامج علي شبكة الإنترنت.

ثالثا : الجهة المسؤولة عن تنظيم البحث العلمي في المملكة .

يتولي تنظيم البحث العلمي في المملكة ثلاث جهات ، مجلس التعليم العالي والمجلس العلمي في كل جامعة وعمادات البحث العلمي في كل كلية ، حيث يكون لكل منهم دور في تشجيع أعضاء هيئة التدريس علي البحث والابتكار ، ويستمد هذا الدور من النصوص النظامية واللائحية التي تشكل الاطار القانوني للبحث العلمي ، كما يحتاج البحث العلمي فضلا عن التشجيع الي حماية قانونية تحول دون الاعتداء عليه وترتب اثارا قانونية في حال وقوع اي اعتداء عليه .

دور مجلس التعليم العالي في تشجيع البحث العلمي .

يرأس مجلس التعليم العالي رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الوزراء هو الملك ، وهو رئيس اللجنة العليا لساسات التعليم ، ومجلس التعليم العلي هو السلطة العليا المسؤولة عن انشاء مراكز بحثية وعمادات مساندة لها في الجامعات ، واقرار القواعد الخاصة بانشاء المجلات العلمية والدوريات ، واقرار القواعد اللازمة لتشجيع الكفاءات السعودية علي القيام باجراء بحوث محدد بمراكز البحث العلمي وتحديد مكافأتهم ، اعارة وندب وايفاد أعضاء هيئة التدريس في مهمات علمية ، منح اعضاء هيئة التدريس اجازة التفرغ العلمي.

دور المجلس العلمي في تشجيع البحث العلمي .

يقوم المجلس علمي بدور كبير في تشجيع البحث العلمي من خلال قيامه بالاشراف علي الشئون العلمية ، وشئون البحوث ، والدراسات والنشر ، ووضع قواعد لتشجيع اعداد البحوث العلمية ، واقتراح انشاء مراكز بحث علمي ، التنسيق بين مراكز البحث العلمي ووضع خطه عامة لها ، تنظيم الصلة بين مراكز البحث خارج الجامعة ، والبت في ترقيات اعضاء هيئة التدريس وفقا للقواعد المنظمة لذلك .

دور عمادة البحث العلمي في تشجيع البحث العلمي

طبقا للائحة الموحَّدة للبحث العلمي في الجامعات الصادرة عام١٤١٩ هـ، تنشأ في كل جامعة عمادة باسم »عمادة البحث العلمي «وحددت اللائحة أهداف البحوث التي تُجرى في الجامعات والتي تتمثل في :

- ١إثراء المعارف والعلوم في جميع المجالات المفيدة،
- ٢إبراز المنهج الإسلامي ومنجزاته في تاريخ الحضارة والعلوم الإنسانية.
- ٣جمع التراث العربي والإسلامي والعناية به وفهرسته وتحقيقه وتيسيره للباحثين.
- ٤تقديم المشورة العلمية وتطوير الحلول العلمية والعملية للمشكلات التي تواجه المجتمع من خلال الأبحاث والدراسات التي تطلب إعدادها جهات حكومية أو أهلية.
- ٥نقل وتوطين التقنية الحديثة، والمشاركة في تطويرها وتطويعها لتلائم الظروف المحلية لخدمة أغراض التنمية.
- ٦ربط البحث العلمي بأهداف الجامعة وخطط التنمية، وتلافي الازدواجية والتكرار، والاستفادة من الدراسات السابقة.
- ٧تنمية جيل من الباحثين السعوديين وتدريبهم على إجراء البحوث الأصيلة ذات المستوى الرفيع، وذلك عن طريق إشراك طلاب الدراسات العليا والمعيدين والمحاضرين ومساعدي الباحثين في تنفيذ البحوث العلمية.

-١٨الارتقاء بمستوى التعليم الجامعي والدراسات العليا.
كما دعت اللائحة إلى نشر نتائج البحث العلمي في أوعية النشر المحلية والدولية، والتعاون مع الهيئات البحثية داخل المملكة وخارجها عن طريق تبادل المعارف والخبرات، وتوفير وسائل الاتصالات الحديثة والإصدارات العلمية من دوريات وكتب وغيرها.

الحماية القانونية للبحث العلمي

لم يحصر النظام القانوني السعودي الحماية القانونية للمصنفات العلمية للباحثين السعودين فقط بل مد نطاق الحماية القانونية للمصنفات العلمية لغير السعودين ، ومن ناحية أخري لم يحصر نطاق حماية الباحثين السعوديين علي ابحاثهم وأعمالهم العلميه المنتجة في السعودية بل امتدت الحماية القانونية لمصنفاتهم التي تنتج في اي مكان في العالم ،وتظل الحماية القانونية قائمة مدة حياة الباحث ولمدة خمسين سنة بعد وفاته .
ويعد اعتداء علي حقوق المؤلف نشر مؤلف غير مملوك للمؤلف ، تعديل محتويات المصنف او طبيعته أو عنوانه دون علم المؤلف أو الحصول علي موافقة خطيه من المؤلف ، إعادة طبع المصنف دون الحصول علي موافقة المؤلف ، إزالة أي معلومة كتابية أو الكترونية قد تتسبب في اسقاط حقوق أصحاب المصنف ، الاستخدام التجاري للمصنفات الفكرية بطرق التحايل التي لا يسمح بها صاحب الحق .
والله ولي التوفيق .....
الخاتمة.
توصل الباحث من خلال بحثه إلي أن المملكة العربية السعودية قامت بكل ما فرضه عليها النظام الاساسي للحكم في المادة التاسعة والعشرين منه بأن تعتني الدولة بتشجيع البحث العلمي ، فأنشأت البنينة التحتية الممتازة التي تؤدي الي انطلاق للبحث العلمي من خلال انشاء العديد من المراكز البحثية المتميزة سواء كانت جامعية أومستقلة وتقديم الدعم المادي والمعنوي لكل الباحثين المتميزين والعمل علي خلق الكوادر العلمية القادرة علي البحث والابتكار عن طريق منحهم فرصة التفرغ العلمي علي أن يقدم تقريراً مفصلاً عن إنجازاته خلال التفرغ، ويرفق مع التقرير نسخاً من الأعمال العلمية التي أنجزها ، بالاضافة الي منحهم فرصة للإتصال العلمي من خلال ايفاد عضو هيئة التدريس في مهمة علمية خارج مقر الجامعة أو للتدريس خارج المملكة أو لإجراء بحوث بجامعة أخري خلال العطلة الصيفية ، كما اتاحت لهم فرصة حضور المؤتمرات والندوات العلمية والحلقات الدراسية ، وتقديم خدمات اكاديمية للباحثين ، مثل خدمات تحرير وتصحيح النصوص والمنشورات، والتمثيل العلمي للبيانات، وتصميم المواقع ذات الصلة بالأبحاث ، كما تبين للباحث أن مسألة حرية البحث العلمي ، أي حرية الباحث في اختيار موضوع البحث العلمي لم تلق اهتماما من النظام الاساسي للحكم في المملكة شأنه في ذلك شأن غالبية الدساتير العربية ، وتبين للباحث أن اللائحة الموحدة للبحث العلمي توفر للباحث العديد من الوسائل لتشجيع البحث العلمي وتزيل كل المعوقات التي تحول دون انطلاق البحث العلمي ، مثل نشر نتائج البحث في الأوعية الداخلية والخارجية ، و توفير وسائل التوثيق العلمي ، واجراء البحوث المتبادلة بالتعاون مع الهيئات والمؤسسات العلمية والبحثية داخل وخارج المملكة ، وتبادل المعارف والخبرات مع الهيئات والمؤسسات العلمية والبحثية داخل وخارج المملكة ، وتشجيع الافراد والمؤسسات علي دعم المشاريع البحثية ، توفير احدث الاصدارات من الدوريات والكتب وغيرها ، صرف مكافأة مالية للباحث ، ومنح جوائز تشجيعية للبحوث المتميزة للباحثين المتميزين ، واصدار المجلات العلمية للجامعات ، و اقامة المؤتمرات والندوات العلمية

التوصيات

– ١ضرورة النص في النظام الاساسي للحكم علي حرية البحث العلمي بما يتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية .

– ٢ضرورة الربط بين المزايا المادية التي تصرف للباحث وبين تحقيق أهداف الصرف مع ضرورة النص علي الزامه برد كل المبالغ التي صرفت له اذا لم يحقق الهدف الذي صرفت من أجله هذه الأموال وهو ما يتفق مع رؤية ٢٠٣٠ التي من المقرر أن تطلق برنامج قوام الذي يهدف الي التحول من التركيز علي سلامة اجراءات الصرف من الناحية القانونية الي مفهوم فاعلية الصرف وارتباطه بتحقيق أهداف معينة يمكن قياس فاعليتها بما يحقق التنمية المستدامة للموارد والأصول والموجودات .

– ٣ضرورة إنشاء وادي السيلكون السعودي اسوة بوادي السيليكون الامريكي .

– ٤ضرورة إنشاء أكاديمية للبحث العلمي تتابع جميع البحوث العلمية وتنسق بينها وتحولها الي نتائج ملموسة.

المراجع

د .أحمد الباز ، النظام السياسي والدستوري للمملكة العربية السعودية ، مكتبة الرشد ، ٢٠١٥

د . سعد العصفور ، القانون الدستوري والنظم السياسية ، منشأة المعارف بالاسكندرية

د . محمد عبد الرحمن الربيع – من قضايا البحث العلمي في الجامعات السعودية – جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية– الرياض.١٤١٥ –

د . عيد أحمد الحسبان – حق التعليم في النظم الدستورية – مجلة علوم الشريعة والقانوني – المجلد ٣٩ العدد ١ سنة١٤١٢

د .غازي حسين عناية ، مناهج البحث العلمي في الاسلام ، دار الجيل بيروت ، ١٤١٠ هـ.

د . عبد الحليم محمود ، الاسلام والعقل ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف المصرية

د .مني توكل السيد ، جودة البحث العلمي ، ورشة عمل مقدمة الي وحدة البحث العلمي والدراسات العليا بكلية التربية بالزلفي في يوم البحث العلمي١٤٣٤ هـ ٢٠١٣ / م

د . حمدان مبارك سعيد وكمال الدين هاشم، معوقات البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ، مجلة كلية التربية جامعة طنطا -العدد الحادي والثلاثين٢٠٠٢ :م.

القوانين والتشريعات

النظام الأساسي للحكم

قانون تنظيم الجامعات السعودية

اللائحة الموحدة للبحث العلمي بالمملكة العربية السعودية.

نطام التعليم العالي والجامعات ولوائحه ١٤٣٦

لائحة الابتعاث

والله ولي التوفيق

المراجع الانجليزية

١ - Chieffi L. Ricerca scientifica e tutela della persona. Napoli: Edizioni Scientifiche Italiane, ١٩٩٣٢٨
٢ - Comba M E. Diritti e Confini. Dalle costituzioni nazionali alla Carta di Nizza.Torino: Edizioni Comunità, ٢٠٠٢
مواقع علي الشبكة الانترنت
http://sc.ksu.edu.sa/sites/sc.ksu.edu.sa/files/attach/Sabbatical_leave١١.pdf
http://daleel.ksu.edu.sa/ar/taxonomy/term/١٣٣
http://acad.kau.edu.sa/content.aspx?Site_ID=١٠٣&lng=AR&cid=٤٠٧٣٢
http://www.paaetfaculty.com/pdf/٨.pdf
http://vision٢٠٣٠.gov.sa/